اتجاهات السياسة الاقتصادية المغربية في محيطها القاري

الباحث يونس ميرة
باحث في سلك الدكتوراه بالمعهد الجامعي للدراسات الإفريقية والأورو متوسطية والايبيروأمريكية، جامعة محمد الخامس، الرباط
المغرب

الملخص:

تسلط هذه الورقة الضوء على الاستراتيجية المغربية للارتقاء بالمنظومة الاقتصادية الوطنية، ولاسيما من خلال تبني جملة من الاصلاحات الهيكلية على عهد الملك محمد السادس، والتي هدفت إلى تطوير بعض المجالات الاقتصادية وتعزيز مرونتها وفعاليتها في مواجهة متغيرات البيئة الدولية. وضمن هذا السياق، تبرز الدراسة التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية المغربية إزاء بلدان القارة الإفريقية، ودورها في قيادة عملية التنمية بداخلها، جنبا إلى جنب مع النهوض بالوضعية الاقتصادية القارية، والتي تعكس التزام المغرب بتعهداته الدولية وتبني مقاربة تشاركية وفق مبدأ رابح-رابح، وأيضا، في إطار التعاون الأوسع جنوب- جنوب. مما مكنه من تبوؤ مكانة مرموقة كجهة فاعلة وقوة إقليمية، تحظى بثقة من معظم الشركاء الأفارقة.

الكلمات المفاتيح: السياسة الاقتصادية، العلاقات الاقتصادية، المغرب، إفريقيا.

Summary:

This paper spotlight on the Moroccan economic strategy to upgrade the national economy, especially by supporting a range of structural reforms under the king MOHAMED VI leadership, which aimed to promote some economical fields, and boost its effectiveness and flexibility. Within this context, this study highlights the big trends of Moroccan economic policy towards the countries of the African continent, and its role in the leading of development process within it, besides advancing the economic situation at the continental level, which reflect Moroccan commitment to its international obligations, according the principle of win-win, and also within the broaden framework of cooperation "south-south". Which has enabled Morocco to assume a prominent position as an actor and a regional power that enjoys the trust and confidence of most African partners.

Key words: Economic Policy, Economic Relations, Morocco, Africa.

مقدمة:

عرف الاقتصاد الدولي في ظل التحولات الجيو-سياسية عدة تغيرات منذ بداية القرن الواحد والعشرين، جراء المنافسة بين القوى العظمى والأقطاب الإقليمية، والتي نتج عنها مجموعة من الأزمات، مما دفع العديد من الدول إلى إعادة رسم سياساتها الاقتصادية من أجل التأقلم مع الأوضاع الدولية ومسايرة تحولاتها، ومن بين هذه الدول المنتمية إلى ما يعرف بالجنوب العالمي، تبرز المملكة المغربية التي تسعى جاهدة إلى بناء اقتصاد ذو مكانة مرموقة داخل محيطها الإقليمي والقاري لمنافسة بقية القوى على الزعامة القارية.

وقد أملت هذه التوجهات الاقتصادية للمغرب في إفريقيا التغيرات التي عرفتها الساحة الدولية منذ بداية تسعينات القرن الماضي، والتوجه الدولي نحو الليبيرالية الاقتصادية. وعليه، فإن دخول المغرب على خط المنافسة القارية بتوجيهات ملكية، سبقته جملة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي باشرها المغرب، خاصة بعد التعديل الدستوري الأخير. مما فتح للمغرب آفاقا جديدة مكنته من الارتقاء بوضع الاقتصاد الوطني ودخول سباق المنافسة على المستوى الإقليمي والقاري، رغم وجود بعض الاكراهات والتحديات الداخلية والخارجية. الشيء الذي سيمكن الاقتصاد المغربي في المستقبل بالتميز، مادام يلتزم بمجموعة من الشروط والمبادئ التي تقرها المؤسسات الوطنية والدولية، وكذا انفتاحه على مجموعة من الدول الافريقية لاسيما دول الساحل والصحراء.

يعد الموقع الجغرافي للمغرب من الأسباب الرئيسية التي عجلت بالانعكاسات الإيجابية على الاقتصاد الوطني، باعتباره حلقة وصل بين إفريقيا والضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى توفره على ترسانة قانونية مرتبطة بما هو دولي، ولا تتعارض مع ثوابت الأمة. لهذا انخرط المغرب في هذه المنظومة لتطوير إنجازاته على مستوى البنية الاقتصادية، والتي يرجع الفضل فيها إلى المؤسسة الملكية التي أولت اهتماما كبيرا لقيادة وإدارة قاطرة التغيير إلى الأفضل، فبفعل السياسة الاستشرافية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ثم جلب استثمارات أجنبية عززت من قوة المغرب الاقتصادية، ليأخذ بعد ذلك سياسة البحث عن شركاء جدد في نسج علاقات اقتصادية وتجارية جديدة على مستوى محيطه الدولي (الصين، الهند، مجموعة آسيان..)، ومحيطه القاري (نيجيريا، إثيوبيا، روندا..)، الأمر الذي جعله يكثف تواجده في بعض الدول الإفريقية من ناحية الاستثمارات والاتفاقيات التي يهدف معظمها إلى التعاون وفق مبدأ المساواة والتوازن في العلاقات الدولية. ولعل هذا الطرح هو ما أكد عليه الملك محمد السادس في رسالته الموجهة إلى المشاركين في أشغال الدورة الأربعين لاجتماع محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية يوم 22 شتنبر 2016م بالرباط، منوها بالقدرة التي أبان عنها الاقتصاد المغربي وصموده أمام كل التحديات والظروف التي يمر منها العالم، وذلك بفضل الأوراش الكبرى التي أطلقها منذ بداية هذا القرن، والمجهودات التي هدفت إلى صيانة المكتسبات لتحقيق منجزات كثيرة، كما أضاف أن الإصلاحات الكبرى والاستقرار السياسي والأمني بالمغرب مكن من تعزيز مكانته لدى شركائه الدوليين و وكالات التصنيف والمستثمرين الأجانب.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح السبل التي جعلت المغرب قطبا اقتصاديا مهما داخل القارة الإفريقية. والتي أملت توجهاتها الاقتصادية تجاه بلدان القارة من أجل تعزيز مصالحه الحيوية. فما هي أهم المرتكزات التي ينبني عليها الاقتصاد الوطني؟ وما أولوياته الاقتصادية داخل المحيط القاري؟

هندسة السياسة الاقتصادية بالمغرب.

شهد المغرب منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس العرش، أربع إصلاحات، وهي سياسة الأوراش الكبرى، التي تتجلى في تأهيل البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات...،و إصلاح سياسي من خلال تعديل دستور الدولة سنة 2011م، الذي ساهم في تعزيز الاختيار الديمقراطي للبلاد من خلال فصل السلط والديمقراطية التشاركية المواطنة والحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، ثم اصلاح منظومة العدالة التي عززت أدوار المجلس الأعلى للسلطة القضائية واستقلالية رئاسة النيابة العامة، وأخيرا

إصلاح اقتصادي من خلال النموذج التنموي الجديد مغرب 2035م، الذي يتطلع من خلاله إلى أن يصبح المغرب بلدا قادرا على بناء منظومة اقتصادية قوية.

شكلت الإصلاحات الموازية أرضية خصبة لتطوير الرؤية الاقتصادية المغربية، التي تتوخى في جوهرها جعل الاقتصاد من ضمن الأولويات المستعجلة، وذلك بفضل اعتماده على تشريعات مرنة وسياسة اقتصادية[1] لبناء قطب صناعي داخلي مرتبط بتطوير مناخ الأعمال، والحفاظ على الأمن الداخلي والسلم الاجتماعي، مما أدى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في التنمية المستدامة للمملكة المغربية من جهة، وتقوية علاقاتها التجارية والاستثمارية الخارجية من جهة ثانية. وقد ساعده على ذلك العديد من المقومات والعوامل الحيوية التي يتوفر عليها.

انطلق المغرب من هذا المبدأ لتحسين أسسه الماكرو اقتصادية من أجل تحقيق التقدم، وذلك بتحديث بنياته المؤسساتية لإقامة نمو متوازن بالأسوق الداخلية مع الاستفادة من الانفتاح[2] وتعزيز تنافسية المقاولات على المستوى الدولي ومواكبة التحولات العالمية، ولم يكتف المغرب بما سبق ذكره، بل واصل جهوده لتنزيل استراتيجيته التنافسية اللوجستيكية لخلق فرص الشغل والقيمة المضافة[3]، وذلك من خلال تحديث وتوسيع بنية بعض الموانئ لتطوير الاقتصاد البحري، وإنشاء مناطق صناعية كبرى لأجزاء السيارات والطائرات وصناعة الأدوية، تساهم بشكل فعال في الدفع بعجلة التنمية ونمو الاقتصاد الوطني[4]. وأولى المغرب اهتمامه في خضم الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي تعزيز سياسته الرقمية وحفظ البيانات باعتبار النموذج التنموي العالمي يتجه نحو اقتصاد البيانات وهو المستقبل الجديد.

كل هذه المشاريع التي ذكرت والتي لم تذكر تمثل فخرا للصناعة الوطنية لأنها من الوسائل المساهمة في تشكل البنية الاقتصادية الجديدة المتجهة للقطع مع الاقتصاد الأحفوري والاتجاه الى الاقتصاد الذكي المستدام في إطار المهن العالمية الجديدة.

وضع المغرب سياسة اقتصادية يسعى من خلالها إلى أهداف بارزة لتحقيق التنمية والازدهار القائم على خلق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن على مستوى التصنيع والتصدير، رغم وجود إكراهات وتحديات دولية، كالزيادة في الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الإفريقية والعالمية. وهكذا، تنخرط جميع المؤسسات الوطنية وعلى رأسها المؤسسة الحكومية في تنفيذ التوجهات الملكية السامية الرامية إلى اعتماد ميثاق جديد ومحفز للاستثمار الوطني الذي يعزز الجهوية المتقدمة، ويساهم في توفير فرص التشغيل الجهوي وتقوية الاقتصاد المحلي، وبالتالي تسريع النمو وتحسين بيئة الأعمال المغربية إقليميا ودوليا من خلال تشجيع برامج استثمارية للمحليين بصفة خاصة، كخلق مقاولات صغرى ومتوسطة، وللأجانب كتقديم تحفيزات ضريبية لتسهيل التجارة عبر الحدود، وعلى وجْه الخصوص خلق شبّاك وحيد. وتستهدف هذه الإصلاحات أيضا عقلنة وتسهيل مراقبة السلع وتصنيف المقاولات (الفاعلون المقبولون المرخص لهم)، وتخصيص المقاولات المختارة بإجراءات مبسطة، ورقْمَنَة بعض العمليات بالنظام المعلوماتي، بحيث يشمل مجموع عملية تعشير السلع ويسمح برنامج PortNet اليوم، رغم أنّ إنشاءه استغرق عشر سنوات، بالمعالجة الإلكترونية لجانب كبير من عملية تناقل الوثائق وتبادلها[5].

وصلة بذلك، ينتصر العديد من المنظرين إلى القول إن الشركات الاقتصادية تجعل المنخرطين فيها أقوياء كمنظري نموذج السوق الشامل أقوياء اقتصاديا وماليا وسياسيا وعسكريا، إنهم يحشدون في خدمتهم كل الوسائل المتاحة[6] وغيرها من الأمور التي تساهم في خلق الرواج الاقتصادي الوطني والأجنبي كإنشاء مشروع القطب المالي بمدينة الدار البيضاء باعتبارها العاصمة الاقتصادية للمملكة المغربية، وجعلها قطبا ماليا عالميا يتماشى مع الاقتصاد العالمي الجديد اقتصاد البيانات والاقتصاد الذكي، ويعد هذا المشروع مبادرة اقتصادية مغربية يسعى إلى جلب الاستثمار من قبل الشركات والمؤسسات الدولية، لتصبح مدينة الدار البيضاء المغربية اليوم شريكا لأكبر المراكز المالية العالمية وقبلة لكبرى الشركات الدولية من مختلف المجالات، وبهذا استطاع المغرب جلب مجموعة قوية من الأعضاء الفاعلين من مقاولات مالية للشركات متعددة الجنسيات.

عمل المغرب على مواصلة المجهودات لتعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، لاسيما من خلال تبسيط المساطر لحاملي المشاريع كتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار وتشجيع المبادرة المقاولاتية من خلال مواصلة تفعيل برنامج فرصة وتعزيز آليات الدعم لفائدة المقاولات، فضلا عن تسهيل الولوج إلى التمويل[7]. باعتبارها دعامة أساسية لتحسين بيئة الاستثمار التي تعزز النمو الاقتصادي للمغرب. وبهذا يمكننا الإقرار أن آفاق الاقتصاد المغربي واعدة في عهد الملك محمد السادس ما دامت ترتبط بشكل قوي بالصناعات الحيوية المهمة والصناعات المستقبلية، مثل الصناعات الطاقية، والكيماوية والأدوية، والتكنولوجية والابتكار...

وسعيا إلى تعزيز المكتسبات السابقة، والتفاعل مع المستجدات الاقتصادية الدولية، عمل المغرب في الآونة الأخيرة على توجيه سياساته الاقتصادية نحو تحسين مناخ الأعمال من خلال ميثاق الاستثمار الجديد لخلق دفعة ملموسة على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة والوطنية والأجنبية. وتجويد الخدمات العامة سواء داخل المغرب أو خارجه من خلال تسريع رقمنة الخدمات العمومية وتحسين جودتها سواء بالنسبة للمواطن أو المقاولة، وتسريع تنزيل احداث شركات بطريقة إليكترونية تستجيب للسرعة التي يعرفها العالم في المجال الاقتصادي، وبالتالي، فإن الاقتصاد المغربي يدخل ضمن باب المنافسة مع القوى العظمى، وذلك بفضل المكانة والثقة التي يوليها المجتمع الدولي للاقتصاد المغربي في الساحة الاقتصادية الإفريقية والعالمية.

تشهد اليوم عدة مؤسسات وتقارير دولية أن الاقتصاد المغربي يسير في طريق النمو والتقدم تحت رعاية الملك محمد السادس لأنه وضع رؤية طموحة وبناءة مقوماتها بناء الدولة الاجتماعية التي تجعل من المغرب رائدا في مجال الاستثمار المنتج والمستدام كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانته القارية كقوة اقتصادية، ولعل أبرز هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي (IMF) الذي اعترف بجهود المغرب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الحكامة الاقتصادية، والبنك الدولي (World Bank) الذي اعتبر النموذج المغربي نموذجا للتطور الاقتصادي في شمال إفريقيا، علاوة على ذلك نجد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) تنوه بجهود المغرب على مستوى تحسين الأعمال وتعزيز الاستثمار وتنمية القطاعات الحيوية. كل هذه الشاهدات تؤكد على إيجابية المؤشرات الاقتصادية التي تعرفها المملكة المغربية في العصر الحالي.

وبصفة عامة يظهر أن المغرب يحتل مكانة عظمى في القارة الإفريقية. فبالرغم من كل التحديات والمعيقات التي تعرقل النمو بشكل سريع، فإنه لا يزال يواصل سياساته من أجل جعل اقتصاده في مصاف القوى الإقليمية. فما طبيعة التوجهات الاقتصادية المغربية إزاء الدول الإفريقية؟

أولويات السياسة الاقتصادية للمغرب تجاه إفريقيا.

إن التوجهات الاقتصادية التي نهجها المغرب في إفريقيا تعود إلى عدة تغيرات أفرزها الواقع الدولي الراهن بتزايد الاهتمام بالقارة الإفريقية من قبل مختلف القوى الدولية التقليدية منها والصاعدة بشكل جعلها في قلب استراتيجيات متعددة ترمي إلى استغلال الفرص المتاحة اقتصاديا وسياسيا، وتضع في الواجهة منتديات ومبادرات وبرامج جديدة للتعاون مع بلدان القارة. لذلك نجد المغرب يتفاعل مع مبادرات القوى الدولية المختلفة تجاه بلدان القارة الإفريقية جنوب الصحراء، كما يبرز حرصه الدائم بفضل ديبلوماسيته على التفاعل الإيجابي مع هذه المبادرات على اختلاف أهدافها ووسائلها ومستوياتها والاستفادة منها في تطوير علاقات التعاون المغربية الإفريقية[8].

يبدو أن المغرب أدرك أنه يمكن أن يستفيد من فرص النمو والتنمية التي توفرها القارة الأفريقية، وذلك من خلال تعزيز التجارة والاستثمارات مع أقطابها لخلق تجمع اقتصادي إقليمي، لهذا عمل خلال العشرية الأولى والثانية من القرن 21م التي أعقبت تولّي الملك محمد السادس العرش، على بناء سياسة إفريقية، قوامها تعميق التعاون الدولي وتنويعه مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، واتجهت الدبلوماسية المغربية للتكيّف مع تطورات الظرفية الدولية المطبوعة بتزايد التنافس الدوليّ حول إفريقيا جنوب الصحراء[9]،

وتيسير اقتناص الفرص التي توفّرها؛ حيث سعت إلى تعزيز تموقع المغرب في القارة الإفريقية، وخدمة بعض القضايا الوطنية، مستخدمةً في ذلك كلّ الأدوات الاقتصادية والسياسية والدينية[10].

راهن المغرب بحكم موقعه الجيوستراتيجي المتميز على أن يكون نقطة عبور للاستثمارات الأوروبية والأميركية والخليجية، المتطلعة لتمويل مشاريع استثمارية بإفريقيا جنوب الصحراء، ولعل التعبير الأمثل لذلك هو إنشاؤه لمحطة "الدار البيضاء فاينانس سيتي"؛ التي من مهامها استقطاب الاستثمارات العالمية، وتزويدها بالبنية التحتية وبالمعطيات الإضافية، التي تمكّنها من تعظيم أرباحها بإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية وإفريقيا الوسطى.. وغيرها[11]، وبهذا المعنى فإن الدولة ضامنة ومسؤولة عن المصلحة العامة بدورها الديناميكي في تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[12] ويأتي هذا التوجه في إطار مساعي المغرب لتعزيز دوره كلاعب اقتصادي رئيسي في المنطقة، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع أكبر عدد من دول القارة.

في ظل هذا الوضع الجديد، وعلاوة على التطورات السياسية والاقتصادية في العالم حتمت على الدول الإفريقية تحسين بنيتها الاقتصادية ونسج علاقات أكبر بين أقطابها لتنمية المنطقة من الناحية الاولى وانفتاحها على القارات الأخرى من ناحية ثانية، خاصة أن الافتتاح التجاري يعتبر من القنوات التي تؤثر على تحسين نتائج النمو الاقتصادي[13]، وبمقتضى ذلك أن يؤمن المغرب بضرورة إرساء تنمية مشتركة قائمة على أساس التعاون البيني الإفريقي والتكامل الاقتصادي، وعلى قاعدة التضامن الفاعل وتوحيد الوسائل والجهود. وهذه، باختصار، هي المقومات الضرورية الكفيلة بتحقيق النمو الشامل والتنمية البشرية المستدامة لقارتنا، ومن ثم الارتقاء بها إلى مصاف القوى الفاعلة والمؤثرة على الساحة الدولية[14]. لذلك اشتغل على هذه المعادلة باتخاذه العديد من الخطوات في هذا الشأن بفضل مقوماته الاقتصادية وسياسته الديبلوماسية التي انعكست إيجابيا على القارة الإفريقية، كاختياره مسألة الانفتاح على الآخر كجزء يساهم في ديناميكية سياسته الاقتصادية التي تجعله منسجما مع كل المتغيرات في مناخ الأعمال المحلي والإقليمي والدولي، ذاك هو ما جسدته الرؤية الملكية التي تنم عن إرادة سياسية وبرغماتية وجريئة تتطلع إلى مواكبة إفريقيا[15].

وانطلاقا من هذه السياسة التي اضحى المغرب ينهجها في تفاعله مع كل المتغيرات الدولية، فقد جعلته يطور من التجارة الخارجية، باعتبارها جزءًا أساسيًا من السياسة الاقتصادية العامة للمغرب، والتي تستهدف تحديث هياكل الإنتاج وتحسين تنافسية الصادرات المغربية في المجال الإفريقي مع القوى الإقليمية؛ كدولتي مصر ونيجريا، بكونهما من القوى الإقليمية التي تدخل في سباق كسب النفوذ في المجال الإفريقي، وتشكل مصر ونيجريا المستوى الأقل تعقيدا في المنافسة مع المملكة المغربية بالنظر لآليتهما الموظفة في إطار سياستهما الخارجية تجاه افريقيا في المجال الاقتصادي[16]. أما السياق الأكثر تعقيدا في المنافسة الإقليمية بالنسبة للمملكة المغربية فيتمثل في دولتا جنوب إفريقيا والجزائر، وذلك لعدة أسباب أهمها الاختلاف العميق في التوجهات السياسية وكذا التضارب في المصالح الاقتصادية[17].

بالرغم من وجود مثل هذه المنافسات التي تشكل عقبة أمام الاقتصاد المغربي، فقد تبوأ مركزا هاما في الاستثمار بإفريقيا، هذا الطرح أكده تقرير سياسي واقتصادي صدر مؤخرا عن (مركز الجزيرة للدراسات)، الذي يوجد مقره بالدوحة أن آفاق التواجد المغربي بإفريقيا، بغربها حاليا وبباقي جهاتها في المستقبل، مغرية وواعدة، بالقياس إلى الاندفاع المتزايد للمغرب بهذا الجزء من العالم، منذ وصول جلالة الملك محمد السادس إلى الحكم متوقعا أن ذات التوجه لا يمكن إلا أن يتجسد وينجح، وذلك لكونه يدخل ضمن سياق التعاون شمال – جنوب ثم جنوب – جنوب[18]، بفضل توفر مناخ جيد وقواعد قانونية تدعم الأعمال التجارية. وبالتالي، فإن استمرار نمو الاقتصاد الوطني يمكن أن يؤثر إيجابيا على المحيط القاري بفضل السياسات الاقتصادية الرشيدة التي يتّبعها المغرب في التشجيع على النمو المستدام وتعزيز التجارة الحرة لخلق المزيد من الاستثمارات والتبادل التجاري

في المنطقة الإقليمية، وبذلك عد أكبر الدول في إفريقيا تأثيرا واستثمارا بالمقارنة مع الدول الأخرى، هذا الأمر خولة للاقتصاد المغربي مكانة قوية ضمن اقتصادات القارة الإفريقية لعام 2024م حسب صندوق النقد الدولي.

إن ما يدعم العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول إفريقيا وغيرها من الدول، هو امتلاكه لمقومات طبيعية واقتصادية تتسم بتنوع القطاعات الحيوية، مثل الفلاحة والصيد البحري والصناعة والتجارة والخدمات. لاسيما أن المغرب عمل على تطوير هذه القطاعات باتخاذ عدة تدابير وإجراءات للنهوض بها إلى مستويات ترقى الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتوجات وتصديرها إلى الأسواق الخارجية خاصة القارة الإفريقية، وذلك بفعل العامل الجغرافي الذي يجعل من المغرب بوابة إفريقيا لأروبا، وأروبا لإفريقيا. فضلا عن ذلك تتمتع القارة الافريقية بكثافة سكانية كبيرة بلغت خلال العام الماضي 1.421 مليار نسمة بما يمثل 17.8 ٪ من سكان العالم حسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مشيرا في نفس الوقت أن القارة الافريقية ستمثل الجانب الأكبر في الزيادة السكانية العالمية خلال الفترة (2022- 2050م)، وبالتالي ستصبح من بين أهم الأسواق الاستهلاكية في العصر الحالي، هذا ما توقعته شركة "ماكينزي" للإحصاء أن يرتفع حجم السوق الاستهلاكية في القارة الأفريقية ليبلغ 1.4 تريليون دولار العام 2020م، الأمر الذي لاقى آذنا جد صاغية بالنسبة للشركات والمستثمرين الراغبين في الحصول على حصة من الكعكة[19]. لذلك شرع المغرب في الاستثمار بإفريقيا لكونها مكانا للرواج الاقتصادي، حيث ارتقى إلى مراتب جيدة على هذا المستوى خصوصا في عهد الملك محمد السادس الذي طالما سعى إلى الانفتاح على دول الجوار، وذلك بهدف دعم الاندماج في المجموعات الإقليمية الديناميكية وتنويع علاقاته التجارية معهم لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية، فعلى

سبيل الاستشهاد استضافت قمة أفريسيتي مجموعات إقليمية تداولت حول القرارات التي تشكل رافدا من الروافد التي سيقوم عليها مستقبل إفريقيا؛ كجعل الشباب في صلب الحكامة الجيدة وتوعية بكل المخاطر التي تحدق بإفريقيا، وذلك عبر بلورة إحداث مساحات التعاون تقوم على تحفيز التعاون جنوب –جنوب بهدف تثمين الممارسات الفضلى وتقاسم التجارب، في احترام الديناميات المحلية[20] .

بالإضافة إلى كل هذا، كان المغرب من بين الأوائل الذين عملوا على استثمار عدة مشاريع مشتركة في افريقيا؛ كالاستثمارات الخارجية المباشرة والتعاون الاقتصادي بين الشركات والتعاون في المجال الزراعي والصناعي وكذلك في القطاع المالي والبنكي، وما يعزز هذا هو المشاريع الحكومية الثنائية، من أبرز هذه الاستثمارات مشروع الطاقة المتجددة في موريتانيا ومشروع الزراعة والري في دول الساحل الإفريقي، وعدة مشاريع تهم البنية التحتية في ساحل العاج والسنغال ومشاريع الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية في مالي ودول أخرى، ومشروع الاتصالات الفضائية الذي يعتبر من أبرز المشاريع في إفريقيا لأنه يعزز مكانة المغرب كلاعب رائد في مجال التواصل الرقمي في المنطقة الإفريقية، أما مشاريع القطاع المالي فهي الاخرى شهدت توسعا متزايدا، على سبيل المثال؛ أصبحت البنوك المغربية تحتل المرتبة الأولى من حيث انتشارها في إفريقيا، والتي تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية الإفريقية، ولعل الجوانب البارزة لهذا القطاع هو إنشاء بنوك ومؤسسات مالية تقدم خدمات متنوعة كالتمويل العقاري ومنح القروض..، والتحويلات النقدية والتمويل الدولي، والتأمين وإعادة التأمين لتوفير الحماية المالية للإفراد للشركات...

عموما، فهذه بعض المؤشرات التي تدل على أن المغرب قد توغل في إفريقيا ولعب دورا هاما في تعزيز البنية الاقتصادية الإفريقية التي انعكست إيجابا على الاقتصاد الوطني، إذ يشير هذا النطاق الواسع من المشاريع الكبرى التي يقودها المغرب في إفريقيا إلى أهمية الاتجاه الذي يتبناه في توطيد العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول الإفريقية عبر توقيع العديد من الاتفاقيات الحرة في مجال التجارة مما قاده إلى تقوية فرص التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين الأطراف، كاتفاقية التبادل الحر للسلع والخدمات مع دول الكوميسا والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (COMESA-EAC-SADC Tripartite) سنة 2011م، إذ تهدف هذه الاخيرة إلى تحرير التجارة بين المغرب ودول الكوميسا والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا التي تضم 26 دولة في شرق ووسط وجنوب القارة الإفريقية. واتفاقية التبادل الحر للسلع والخدمات مع الاتحاد الإفريقي سنة 2016م، الهادفة إلى تحرير التجارة بين المغرب ودول الاتحاد الإفريقي التي تضم 55 دولة في القارة الإفريقية، وتوقيع اتفاقية ثنائية بين المغرب ونيجيريا حول مشروع أنبوب الغاز، ويرى الخبراء أن هذا المشروع سيشكل محطة مهمة في مسار التنمية بالقارة الإفريقية، وأن يساهم في تحقيق مكاسب اقتصادية مهمة وتسهيل الاندماج القاري[21].

ثمة اتفاقيات أخرى وقعها المغرب مع أغلب دول القارة الإفريقية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري في المحيط القاري، بالإضافة إلى إطلاق عدة مبادرات لها نفس الغاية، لعل أبرزها إطلاق مبادرة "التعاون جنوب–جنوب" سنة 2013م، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول الإفريقية من خلال تبادل الخبرات والمعرفة والتكنولوجيا، ومبادرة "Triple A" التي أطلقت بمناسبة قمة المناخ "كوب 22" ارتكزت على تبني ممارسات زراعية مستدامة تجعل الفلاحة الإفريقية قادرة على تكيف مع التغيرات المناخية عن طريق هيكلة وتسريع المشاريع الفلاحية لتعزيز قدرة الفلاحين الأفارقة على التكيف مع تأثيرات تغير المناخي كتقديم الدعم المالي والتقني لمواكبة ومواجهة التحديات المشتركة المترتبة عن التغيرات المناخية، لذلك حظيت بدعم قرابة ثلاثين بلدا مباشرة بعد إطلاقها.

تظهر كل هذه الجهود رؤية المغرب الرائدة في توطيد الشراكة الاستراتيجية والتعاون الفاعل مع دول القارة الأفريقية المتجسد بلغة الأرقام، ويُلاحظ أن عدد الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خلال الآونة الأخيرة قد زاد بشكل ملحوظ، إذ تعكس هذه الزيادة فعالية التعاون المغربي–الإفريقي، حيث كانت انطلاقة هذا التعاون غير مرتبطة بعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، بل سبقتها سلسلة من المبادرات؛ وتبرز هذه الاتفاقيات مدى حاجة المغرب للتعاون مع دول إفريقيا والعكس صحيح. هذا التعاون فرضته شروط استراتيجية وسياسية وجغرافية ساهمت في خلق دينامية اقتصادية وتنموية تستند إلى قيم التضامن والتعاون بين شعوب القارة السمراء، وهو ما أكدته الخطب الملكية، بما في ذلك خطاب أبيدجان حول افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي–الإيفواري الذي أشار فيه جلالته إلى أن ثروات بلدان القارة يجب أن تعود بالفائدة في المقام الأول على شعوبها، وأن تطوير الشراكات الاقتصادية يجب أن يخدم الإنسان الإفريقي.

هذه الرؤية الملكية ساعدت على خلق برامج وسياسات تنموية تقوم على قيم التضامن الاجتماعي بين جميع الدول الإفريقية في انسجام مع المبادئ الدولية؛ نذكر على سبيل المثال صندوق النقد الدولي الذي وصف المغرب لأكثر من مرة بأنه ركيزة داعمة للتنمية في المنطقة الإفريقية. وعليه، فالمغرب يرسخ نفسه كجهة مستثمرة داخل إفريقيا "ثاني أكبر مستثمر إفريقي في القارة، والأولى في غرب إفريقيا" [22].

تشير كل هذه المعطيات إلى أن المغرب يشتغل بجدية وبشكل مستمر تحت قيادة المؤسسة الملكية مع مختلف شركائه الأفارقة المختلفين لتحقيق تطور في الاقتصاديات الإفريقية بناء على دينامية المبادلات التجارية التي ارتفعت قيمتها الإجمالية خلال الفترة 2000 – 2019م، بنسبة 9,5 في المائة كمتوسط سنوي، لتبلغ قرابة 39,6 مليار درهم في سنة 2019م، مشكلة بذلك حوالي 6,9 في المائة من القيمة الإجمالية للمبادلات الخارجية للمغرب وفقا لتقرير مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وذلك

راجع بالأساس الى المراكز المالية في القارة الإفريقية، مع التنفيذ المالي لمدينة الدار البيضاء المالية (CFC)، والتي كانت لبضع سنوات رائدة في إفريقيا وفقًا لمؤشر GFCI[23].

لقد بذلت مجهودات كبيرة على عهد الملك محمد السادس لتعزيز العلاقات التجارية مع بلدان القارة مما ترتب عنه زيادة قيمة المبادلات التجارية بين الجانبين. وهو ما أهل المغرب للاضطلاع بدور مهم في القارة الإفريقية كجهة فاعلة. إذ يعتبر عضوًا فاعلاً في الاتحاد الإفريقي وشريكًا رئيسيًا في الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. ويعتمد هذا الدور المرجعي للمغرب على تاريخه الطويل مع الدول الإفريقية القائم على الثقة والاحترام المتبادل ورؤية شاملة للتعاون والتكامل الاقتصادي جنوب- جنوب في إطار رابح- رابح. كما تؤشر على ذلك مجموعة من المبادرات الإقليمية ومن ضمنها المبادرة الأطلسية للربط القاري وتمكين الدول الإفريقية من منفذ المحيط الأطلسي. ويتوقع أن تسهم هذه الإنجازات في إرساء نموذج واعد للتكامل والاندماج الاقتصادي الإفريقي والنهوض به نحو التقدم.

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق، حقق المغرب تطورا على المستوى الاقتصادي الوطني بفضل سياسات الإصلاح التي تم تنفيذها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وفق تصورات واضحة مكنته من تحقيق مؤشرات إيجابية سيكون لها آثر في المستقبل، كما استفاد من انفتاحه على الاقتصاد العالمي بموازاة التزامه بالاتفاقيات الدولية، مما جعله وجهة مفضلة للشركات العالمية ومتعددة الجنسيات للاستثمار وتوسيع نطاق أعمالها، خاصة أن المملكة المغربية تتمتع بموقع استراتيجي هام، حيث تعد بوابة للتجارة والاستثمار بين الشرق والغرب.

وعليه، تحظى المملكة المغربية بسمعة متميزة وإشعاع اقتصادي على الساحة الإقليمية، ورقما مهما في المعادلات الاقتصادية والتنموية داخل القارة تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس لكونها تجمع بين الاستقرار السياسي والمؤسساتي والانفتاح الاقتصادي.

الهوامش:

[1]– السياسة الاقتصادية: هي مجموعة من الخطط والإجراءات التي تتخذها الحكومات والمؤسسات الاقتصادية، سعيا إلى بلوغ أهداف ترمي الى الرفع من المنسوب الاقتصادي المحلى. وكل دولة لها الحق في نهج طرقا خاصة بها، وذلك بفعل اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد. لذلك تعد السياسة الاقتصادية في الفترة الحالية من بين أهم الوسائل الرئيسية التي تساهم في تحقيق الاستقرار الأمني للدول والشعوب. وللإشارة فإن هذه السياسة نهجت أول مرة من قبل لينين بعد الحرب الاهلية في تصديه للظروف المزرية التي كان يعيشها الاقتصاد الروسي أنداك.

[2] – المملكة المغربية، المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، " المغرب في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية – رهانات وتوجهات السياسات العمومية"، د. ت. ص 29.

[3] – وكالة المغرب العربي للأنباء، "المغرب الآن"، اصدار يشمل الاحداث السياسية والاجتماعية بالمملكة المغربية، 2018، ص 294.

[4] – المرجع السابق، ص 317.

[5] – المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر: مرتكزات استراتيجية من أجل تنمية متواصلة ومستدامة**، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الرباط، 2014، ص 54.

[6]– Samir Amin, Marabouts ou marchands du développement en Afrique ? Édition L'Harmattan, France, P :176.

[7] – وزارة الاقتصاد والمالية، **مشروع قانون المالية لسنة 2023**، ص73.

[8] – "التوجهات الجديدة للسياسة الإفريقية للمملكة المغربية"، موقع مغرس، 2014/05/12م، تاريخ الزيارة، 2023/11/01م، على الرابط: http://www.maghress.com/attajdid/111982

[9]– **نفسه**.

[10] – "علاقات المغرب وغرب إفريقيا: المحددات والتفاعلات"، موقع قراءات إفريقية، 14 مارس 2017م، تاريخ الزيارة،2023/11/01م، على الرابط: http: www.qiraatafrican.com/3462

[11] – اليحياوي يحي، التوجهات الإفريقية "الجديدة" للمغرب، **مركز الجزيرة للدراسات**، 29 يونيو 2015م.

[12]– Samir Amin, op, cit, P : 177

[13] – Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, "Les sources de la croissance économique au Maroc", septembre 2005, p 44

[14] – "المغرب الآن"، **مرجع سابق**، ص 52-53.

[15]– **نفسه**، ص 357.

[16]– المودن محمد، **الديبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، مارس 2018، ص 253.

[17] – **نفسه**، ص 257.

[18] – خيي أسامة، "آفاق التواجد المغربي بإفريقيا مغربة وواعدة"، **موقع أحداث أنفو**، الخميس 09 يوليوز 2015م، تاريخ الزيارة 2023/12/20م، على الرابط: https://www.ahdath.info/ampArticle/164128

[19] - أفريقيا: حجم السوق الاستهلاكية سيقفز لـ 1.4 تريليون دولار، **موقع مسارات للرصد والدراسات الاستشرافية والرقمية**، 2012/07/20م، تاريخ الزيارة 2023/12/25م، على الرابط: https://www.massarate.ma

[20]– وكالة المغرب العربي للأنباء، "المغرب الآن"، **مرجع سابق**، ص 413.

[21] – أنبوب الغاز المغرب – نيجيريا.. كيف سينعكس على دول إفريقيا، **موقع سكاي نيوز عربية –أبو ظبي**، تاريخ النشر 24 يناير 2024، تاريخ الزيارة 05- 02 – 2024م، على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/business/1687773

[22] - LAKIR R. Et HABBOUB S. (2022), " Le Maroc : un pôle logistique entre l'union européen et l'Afrique subsaharienne ", Revue Française d'Économie et de Gestion, Volume 3 : Numéro 11. P :64 .

23- LAKIR R. Et HABBOUB S, op, cit, P :75